

القواعد الأصولية والفقهية على مذهب الإمامية

أن تكون تجارة عن تراض»([2194]) قال السيد الخوئي: يمكن التمسك بآية (تجارة عن تراض) لإثبات لزوم المجموع المستثنى والمستثنى منه، فإن الآية الكريمة في مقام حصر التملك الشرعي بالتجارة عن تراض، ومن الواضح جداً أن التملك بالفسخ مع عدم رضا الآخر ليس منها([2195]). 2 - السند الشريف: قال الشيخ الأنصاري: ويدل على لزوم مضافاً إلى ما ذكر عموم قولهم(عليهم السلام): «الناس مسلطون على أموالهم»([2196]) فإن مقتضى السلطنة أن لا يخرج عن ملكيته بغير اختياره، فجواز تملكه عنه بالرجوع فيه من دون رضاه مناف للسلطنة المطلقة([2197]). وقال أيضاً: ومنه يظهر جواز التمسك بقوله(عليه السلام): «لا يحل مال امرئ إلاّ عن طيب نفسه»([2198]) حيث دل على انحصار سبب حل مال الغير أو جزء سببه في رضا المالك فلا يجوز بغير رضاه([2199]). هذا كله مضافاً إلى ما دل على لزوم خصوص البيع مثل قوله(عليه السلام): «البيعان بالخيار ما لم يفترقا»([2200])([2201]). 3 - السيرة العقلية: قال السيد الخوئي(رحمه الله): هذا - اللزوم - هو الصحيح؛ لقيام بناء العقلاء من المتدينين وغيرهم على ذلك، وعليه فالشرط الضمني في كل